كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6789 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

The role of small industries in achieving sustainable development In Erbil

Sirwan Arab Sadeq

University of Salah al-Din
Arbil, Iraq

Keywords:
Definition of concepts
The importance of small industries and their role in sustainable industrial development
Characteristics of small industries
The reality of sustainable industrial development in Erbil governorate

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 mars. 2015
Accepted 22 april 2015
Available online 05 xxx 2015

A B S T R A C T

Small industry is considered one of the most important components of economical foundations which has a significant role in developing the economy of the countries, whether in developing countries. This kind of industry makes more than 90% of the economy of the world's countries. These countries take this kind of industry into consideration because it is the cornerstone of development for every country and it influences the social and economic aspects. It also leads to the increase of general income and living standards. In this research, we tried to shed light on the role and influence of small industries on sustainable development in Erbil governorate, and showing the outstanding obstacles these industries face,. We also highlighted the role of small industry in decreasing unemployment; we relied on many governmental sources to get data.

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for

دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة اربيل

د٠ سيروان عارب صادق/جامعة صلاح الدين /اربيل

الخلاصة

تحتل الصناعات الصغيرة موقعاً في القطاع الصناعي سواء في الدول النامية أوالمتقدمة، إذ إن عدد منشآتها قد تصل الى اكثر من ٩٠% من مجموع المنشآت الصناعية في بعض الدول المتقدمة. لذا يُقدمُ الكثيرُ من الاهتمام والدعم لهذه الصناعات لأن لها اهمية كبيرة[i]، وتعد الصناعات حجر الزواية لاي تقدم اقتصادي واجتماعي وحضري في أي وحدةٍ مكانيةٍ لكونها نشاطا اقتصاديا يتسم بدرجة عالية من التشابك الاقتصادي، اذ انها تعد العمودَ الفقري لتطوير القطاعات الاقتصادية كافة، فضلا عن التاثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، وبتعبير آخر فإنّ حجمَ الوفورات المجتمعة الناجمة عنها لا تقل عن حجم الوفورات الاقتصادية.

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

١- أهمية الدراسة

تلعب الصناعات الصغيرة دوراً كبيراً وهاماً في تحقيق أهداف التنمية الصناعية المستدامة من خلال المميزات الكثيرة التي تتمثل بزيادة الانتاج وتنوعه، ونمو فرص العمل وتنوعها، وكذلك تحقيق الترابط والتكامل بين القطاعات الاقتصادية، وفيما بين الصناعات الكبيرة والصغيرة وتحسين توزيع الدخل وتشجيع المدخرات الخاصة و تكوين طبقة من المستثمرين في الصناعة وتوفير المرونة والاستقرار في الانتاج، يأتي هذا البحث ضمن اهتمام اقليم كوردستان العراق من خلال خططها للتنمية وتوجيهاتها الاستراتيجية الى دعم المشروعات الصناعية الصغيرة مع اعطاء الحوافز المناسبة لترفع من امكاناتها الانتاجية.

٢- اهداف الدراسة

محاولة الوصول الى دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة اربيل والتعرف على اهم المشاكل التى تواجهها الصناعات الصغيرة من حيث التمويل والدعم الحكومي، وفي الاخير محاولة ايجاد بعض الصيغ التمويلية والاستثمارية في حل مشكلات هذه المشاريع الصغيرة بما يضمن بقائها و استمرارها.

٣- فرضية اللبحث

يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الوصول الى صحة هذه الفرضية (دور الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة وتقليل نسبة البطالة وزيادة فرص العمل).

٤- المصادر و البيانات

تعتمد الدراسة على منهج تحليل البيانات للوصول الى اهداف الدراسة والاعتماد على بيانات وزارة الصناعة في حكومة اقليم كوردستان والبيانات الصادرة من وزارة التخطيط لحكومتي الاقيلم والمركز وهيئة الاحصاء العام في قسم التنمية الصناعية. وأخيرا توصلنا الى بعض الاستنتاجات وعلى ضوء هذه الاستنتاجات طرحنا بعض المقترحات الى الجهات المختصة.

٥- تعريف بمنطقة الدراسة

تعد اربيل واحدة من اقدم المدن الحية في العالم التي مازالت مأهولة بالسكان [ii] فلكيا تقع بين دائرتي عرض ($35^0,33^-$ و $37^0,15^-$) شمالا وخطي طول ($43^0,32^-$ و $45^0,5^-$) شرقا ، انظر خارطة رقم (١)- وتتكون من الناحية الإدارية من ١٠ اقضية هي : (قضاء المركز ، مخمور ، جومان ، رواندوز ، سوران ، خبات ، سهل اربيل ، شقلاوة ، كويسنجق، ميركسور)، و (٣٥) ناحية، تقع محافظة أربيل في شمال العراق، وهى عاصمة اقليم كوردستان العراق تحدها من الشمال تركيا ومن شمال الشرق إيران ومن الشرق محافظة السليمانية ومن الجنوب محافظة كركوك ومن الغرب محافظة نينوى، وتبلغ مساحتها (١٣١٦٥) كم مربع وتقع المحافظة ضمن السهوب ذات المناخ الانتقالي بين البحر المتوسط والمناخ الصحراوي، تتميز بالبرودة الشديدة وانخفاض معدل الرطوبة، تعد اربيل العاصمة الصيفية للعراق، وذلك لأهميتها التاريخية عبر العصور ولكونها مركزا ثقافياً وحضارياً موثراً في شمال العراق[iii]

خارطة رقم (١)

الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

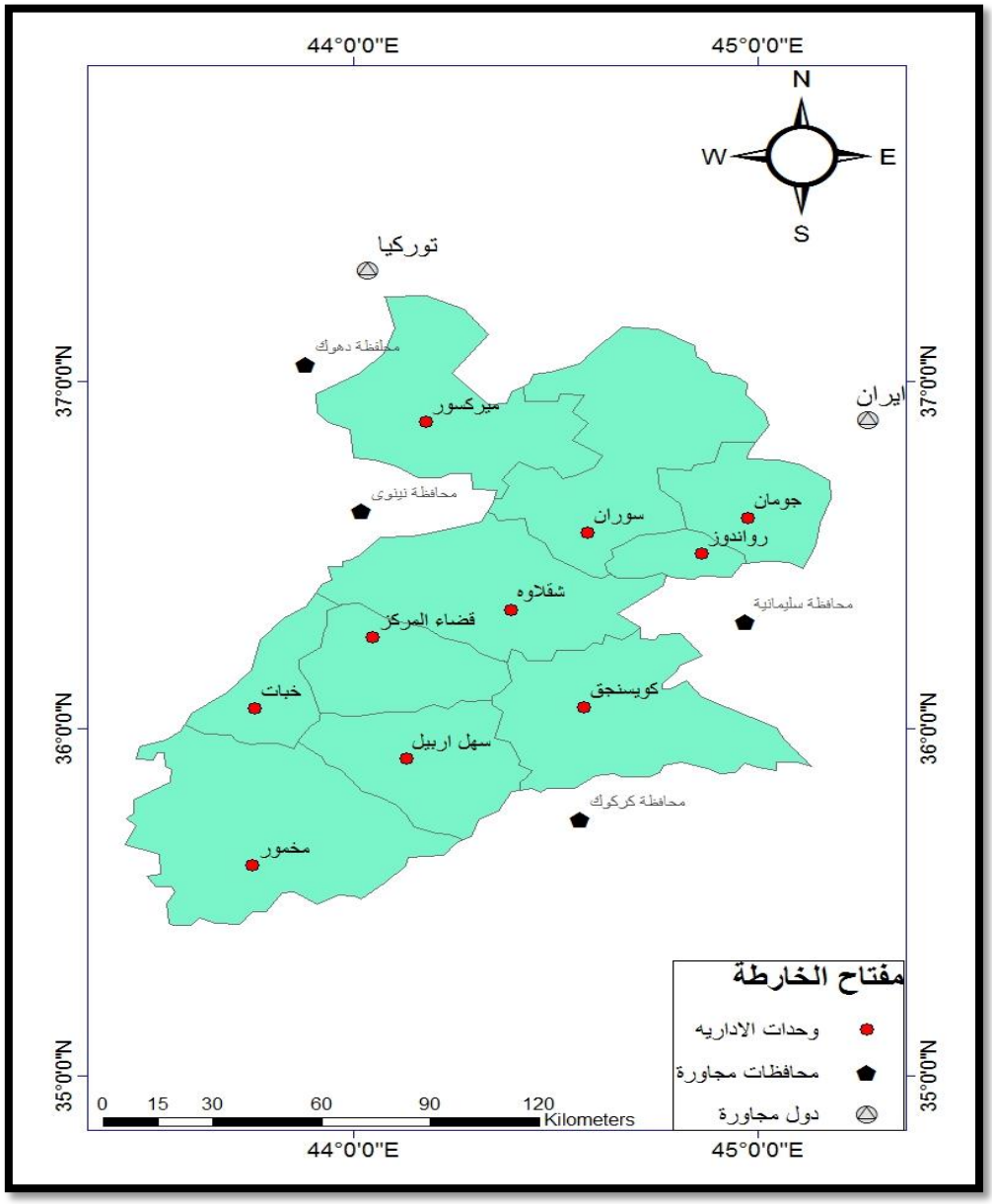

من عمل الباحث باستخدام برنامج GIS 9.3

أولاً: تعريف المفاهيم

١- **الصناعة:** تعد الصناعة الظاهرة الاقتصادية و الاجتماعية والحضارية في كل بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها الى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري و المادي بما يؤدي الى تطوره اقتصاديا و اجتماعيا و عمرانيا وفي نفس الوقت تتاثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية و السياسية لذلك المجتمع ، واذا أريد للصناعة ان تساهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه فأنه يفترض ان تبنى خطة التصنيع على اساس استغلال الامثل و الاكفء للموارد المتاحة في الدولة [iv]

٢- **التنمية المستدامة:** اكتسب المصطلح اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة (بريت لاند) الذي ساغ اول تعريف للتنمية المستدامة على انها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[v] بمقتضى هذا التعريف فانه يجب على الاجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الاجيال المقبلة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها ولاشك ان هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي الى تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي المنشود، واذا استنزفت الموارد البيئية والطبيعية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة [vi] لذلك فقد قسم التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية تعريفات التنمية المستدامة على اربع مجموعات: (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية،

والتكنولوجية)

فاقتصادياً تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، اما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

أمّا اجتماعيا فهي عملية تغيير تنموي مستدام، سبيلها الاساس وهدفها المحوري هو استمرارية الحياة الانسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية التي في أطارها تتجسد ميادين العدل وتكافؤ الفرص و الانصاف والحد من التفاوت وما يرتبط به من فقر وحرمان و جهل و امية وفساد وتمييزعنصري وجنسي داخل الدولة وعلى مستوى العالم[vii] .

أمّا بيئياً فهو الحفاظ على الموارد الاقتصادية والنظام البيئي والمناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للامكانيات المتاحة في اطار أولويات محدودة تضمن تأمين احتياجات الحاضر دون التاثير على قدرات الأجيال اللاحقة في تحقيق احتياجاتها. وأخيرا على الصعيد التكنولوجي تعني نقل المجتمع الى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الادنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة الضارة بالاوزون[viii] .

٣- الصناعات الصغيرة: لا يوجد في ادبيات هذا الموضوع تعريف موحد وشامل للصناعات الصغيرة، وذلك لان مفهوم (صغر الحجم) يعتبر مفهوما نسبيا يختلف من دولة لأخرى ومن صناعة لأخرى داخل بلد واحد كما يعتمد على نمط ومرحلة تطور في الدولة نفسها و مقدار ما تهدف اليه من الانظمة و السياسات تجاه التنمية الصناعية[ix] ، هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها الوصول الى تعريف الصناعات الصغيرة وذلك بالاعتماد على البيئة التي تعمل فيها تلك الصناعات، اكثر المعايير استخداما لغرض تصنيف الصناعات الصغيرة هي معيار الكمية التي تشمل الاصول الثابتة و الايدي العاملة والمبيعات ورأس المال [x] ولقد تعددت المفاهيم والتعاريف للمشاريع الصغيرة التي تنسب الى جهات مختلفة منها:

أ-الوكالة الدولية الدانماركية (ديندا) عرفت الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم فيها (٦-١٥) عاملاً.

ب- اما بنك التنمية المصرية فيعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي لا تزيد التكلفة الاستثمارية بعد تكلفة الارض عن ١,١ مليون جنيه المصري.

ت- اما منظمة العمل الدولية فقد عرفت الصناعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتالف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، و بعضها يعتمد على العمل داخل العائلة وبعضها الاخر قد يستأجر عمالا وحرفين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت.

ث- و ترى لجنة التنمية الاقتصادية (CED) وهي منظمة متميزة بالبحث العلمي بأن الصناعات الصغيرة هي: ذلك المشروع الذي يتميز بالخصائص الاتية:

١- يديره اصحابه بشكل اساس وبصورة مستقلة.

٢- يحمل الطابع الشخصي الى حد كبير.

٣- يكون محليا الى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها.

٤- له حجم صغير نسبيا من حيث الرقم.

٥- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من اجل نموه [xi]

أمّا في العراق ومن ضمنها إقليم كوردستان فالصناعات الصغيرة هي تلك التي يعمل فيها اقل من ١٠ اشخاص [xii].

٤- التنمية الصناعية:

هي السياسة المخططة او المستهدفة لبناء و تطوير الصناعة الوطنية واقامة المشاريع الصناعية لغرض اجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني عبر تطوير عمليات استخراج وانتاج الخامات المعدنية والمواد الاولية وبناء القاعدة الكفء لانتاج الطاقة، كما تهدف الى رفع الانتاج الصناعي، عموما، فالتنمية الصناعية تعني التسريع في عملية البناء

والانتاج بالاستفادة الانسب من مقومات النشاط الصناعي[xiii] ولهذا يمكن القول بأن القطاع الصناعي اصبح كياناً مهما واملاً تتجه اليه جهود التنمية نتيجة التطورات العالمية الاخيرة، اذ يمكن ان يسهم هذا القطاع في دفع و نهوض عملية التنمية، وذلك عن طريق بناء قاعدة لانتاج السلع المصنعة التي تسهم في زيادة الانتاج بالقطاع الصناعي بوجه عام وفي بقية قطاعات الاقتصاد والاقتصاد القومي بوجه خاص، وهذا لن يأتي الا بتقديم منتج عالي الجودة له القدرة على المنافسة في الاسواق المحلية والاقلمية، ولهذا تتمثل التنمية الصناعية العصب الرئيسي في قضية الانتاج (Increasing Production) وفي تحقيق التنمية المستدامة الشاملة [xiv]

ثانيا: اهمية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الصناعية المستدامة

تختلف أهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه هذه الصناعات في عميلة الصناعة المستدامة من دولة لأخرى ومن فترة الى اخرى، تبعاً لمستوى التطور الذي وصل اليه كل الدول بسبب الاختلاف في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول، عموما يمكن القول بأن الصناعات الصغيرة لها اهمية كبيرة في عملية التنمية المستدامة بشكل عام والتنمية الصناعية المستدامة بشكل خاص وهذا من خلال دورها في اقتصاديات الدول سواء من حيث عددها او مساهمتها في التشغيل وبالتالي مساهمتها في حل مشاكل البطالة او من حيث دورها في الناتج المحلي الخام.

ومن هنا نستعرض اهم الادوار التي تقوم بها الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة:

١- زيادة فرص العمل والناتج الاجمالي:

توجد في معظم الدول النامية مشكلة البطالة، فالصناعات الصغيرة تساهم في الحد من هذه الظاهرة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة[xv] لان معظم هذه الدول لديها نسبة كبيرة من البطالة وخاصة في المجال الزراعي و قطاع الخدمات في المدن فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفاً من خلال مراحل التنمية الصناعية حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدرة الكبيرة من قوة العمل بسبب النمو السريع للسكان و ندرة رأس المال في معظم هذه البلدان إذ إن هذه الصناعات يمكنها ان تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذا المجال.

٢- تقديم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة:

تقوم الصناعت الصغيرة في تدعيم الصناعات الكبيرة من خلال توفير المواد الاولية اللازمة لها حيث تقوم هذه الصناعات بتزويد الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع او منتجات نصف مصنعة تستخدمها الصناعات الكبيرة كمدخلات لانتاجها النهائي وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة كصناعات مغذية [xvi]

٣- تحقيق التنمية الاقليمية و توزيع الصناعات

تنتشر الصناعات الصغيرة في القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء على عكس الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتركز في المدن الكبرى، لهذا يمكن القول بأن الصناعات الصغيرة تؤدي الى تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي على المستوى الاقليمي كما هو على المستوى الكلي[xvii] تؤدي ايضا الى الحد من الهجرة الريفية نحو المدينة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة من خلال انتشارها في الريف ان تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من البطالة الموسمية و تحقيق الاستخدام الامثل لهذه العمالة. وترتبط الصناعات الصغيرة بجانب اجتماعي هام من حيث التنمية الاقليمية لان هذا مشروع اكثر ارتباطا بالعائلة إذ يوفر فرص عمل لافرادها من الرجال والنساء والكبار والصغار كما يساهم في تعبئة مدخرات العائلة بشكل قد لا يتحقق بطريقة اخرى وبذلك نجد ان الاندماج بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات الصغيرة يسهم في تعبئة المدخرات العائلية و استثمارها على نحو غير مماثل.

٤- تنويع الهيكل الصناعي :

تعد الصناعات الصغيرة مهمة جدا للتنويع الصناعي في البلد من خلال دخولها في بعض المجالات الصناعية التي لا تقدر ان تحطيها الصناعات الكبيرة، فحيث يكون الطلب محدوداً على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من استيرادها إذ تقوم الصناعات الصغيرة بأنتاجها، كذلك يصبح من الضروري انتاج بعض اجزاء

المكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة و من ثم تصبح الصناعات الصغيرة هي السبيل في تحقيق هذا الهدف[xviii] .

٥- القدرة على جذب المدخرات

ان الصناعات الصغيرة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى افراد العائلة الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، فمن المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة على رأس مال هو طلب محدود ومن ثم فأن المدخرات القليلة لدى افراد العائلة قد تكون كافية لاقامة مشروع من المشروعات الصغيرة بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة وعرضة للانفاق الرفهي او حتى ايداعها في البنوك [xix]

٦- **المساهمة في تنمية المواهب و الابتكارات التقنية والادارية** : الصناعات الصغيرة لها اهمية كبيرة في تحقيق التنمية البشرية في هذا المجال وذلك من خلال التدريب المستمر الذي لا يحتاج كلفة كبيرة مقارنة بما يحتاجها في الدورات التأهيلية من قبل المؤسسات و المعاهد الفنية[xx]

ثالثا : خصائص الصناعات الصغيرة

١- الاشراف المباشر من قبل مالك المشروع: اذ ان هذه المشروعات تتم من قبل المالك شخصياً ولذلك فأن ادارة المشروع و القرارات الخاصة تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع حيث تتوزع الاهتمام نحو اتجاهين: الاول يخص طلبات الزبائن وما يؤدي الى كسب رضاهم و انجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب له، الثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الانسانية بين العمال داخل المشروع

٢- تشغيل الطاقة الانتاجية الكاملة: نظرا لكون المصانع من نوع صغير فأن الطاقة الانتاجية يتم تشغيلها بأقصى درجة ممكنة.

٣- دقة الانتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في الانتاج سلعة معينة مما يعني ارتفاع مهارة العمال و الزيادة الانتاجية.

٤- المسافة بين اصحاب القرار في الدول والصناعات الصغيرة بعيدة نسبيا لان الصناعات الصغيرة تنتج المنتجات المرغوبة في السوق.

٥- الاعتماد على المواد الاولية المحلية: مما يساهم في خفض التكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي الى انخفاض مستويات معدل رأس المال[xxiixxi].

٦- ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لاصحاب هذه المشروعات إذ ان تدني رأس المال يزيد اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات، نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة مع مشروعات كبيرة.

٧- المرونة وقدرة الانتشار نظرا لقدرتها على التكيّف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي الى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

٨- يمكن اقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الانتاج المستخدمة و صغرها من حيث اقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الاسواق وكذلك في القرى والارياف القريبة من مصادر المواد الاولية اذ ان طبيعة هذه المشروعات ترتبط مباشرة بالاحتياجات اليومية للافراد

٩- الاسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزء من الاحتياجات الاساسية لشرائح المجتمع المختلفة

١٠- زيادة حجم الاستثمار نتيجة لسهولة التسويق وزيادة دورات البيع فالمصانع الصغيرة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في اقل وقت ممكن، وهذا ينعكس على حجم الاستثمار الكلي للاقتصاد الوطني و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي[xxiii]

رابعاً: واقع التنمية الصناعية المستدامة في محافظة اربيل

حسب تقرير مديرية الاحصاء الصناعي التي اصدر الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات تعريفا

للصناعات الصغيرة بانها هي تلك المنشآت الصناعية التي تعود للقطاع الخاص فقط وموزعة على الانشطة الصناعية المختلفة، وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو ان عدد العمال فيها يكون بين (١- ٩) عاملا من اجل توفير البيانات الاحصائية والفعلية التي تبين واقع نشاط هذه المنشآت[xxiv] ولكي نتعرف على واقع التنمية الصناعية في محافظة اربيل يجب علينا تحليل عدة مؤشرات يمكن قياسها حتى نتوصل الى الواقع الحقيقي للتنمية الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا المجال سنتناول هذه المؤشرات التالية:

١- اعداد الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل بين عامي ١٩٩٤-٢٠١٤

محافظة اربيل تعتبر من احدى المحافظات المهمة من الناحية الاقتصادية ليس فقط بالنسبة للاقليم وانما للعراق ككل لانها تعد من المحافظات النشطة من الناحية الاقتصادية وبالاخص من الناحية الصناعية، لهذا يتبين من الجدول رقم (١) بأن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في هذه المحافظة في خلال ٢٠ سنة ازداد بشكل ملحوض حيث ان عدد الصناعات في العام ١٩٩٤ لا يتجاوز عن (٥) صناعات صغيرة تم تسجيلها من قبل وزارة الصناعة والمعادن، لكن هذا العدد ارتفع الى (٢٩٥٨) صناعة في عام ٢٠١٤

جدول رقم (١)

تطور عدد الصناعات في محافظة اربيل بين عامي ١٩٩٤- ٢٠١٤

ت	السنوات	عدد المصانع	عدد العمال	رأس المال	الطاقة الانتاجية
١	١٩٩٤	٥	٢٩	١٠٠٥٠٠٠٠٠	٧١٠٠٠
٢	١٩٩٥	٩	٦٣	٢٣٥٠٠٠٠٠٠	٩٩٠٠٠
٣	١٩٩٦	٣	٢٢	١٢٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠
٤	١٩٩٧	٣١	٤٦٩	١١٧٥٠٠٠٠٠٠	١١١٤٥٠٠
٥	١٩٩٨	١٥٤	١٧٩١	١١٨٨٧٧٠٠٠٠٠	٦٥٣٦٤٣٤
٦	١٩٩٩	١٠٩	١١٥٧	٨٥١٧٣٣٠٠٠٠	١٢٤٦٠٢٤٩٥٠
٧	٢٠٠٠	١٠٩	١٤١٨	١٤٣٧١٠٠٠٠٠	٤٣٧٠٨١٠٠
٨	٢٠٠١	٧٠	١٠١٣	١٦٣٠٩٠٠٠٠٠٠	١٦٩١٠٣٠٠٠
٩	٢٠٠٢	٢٤	٥٠٤	٩٧٩١٥٠٠٠٠٠	٤٨٥٤٣٠٠٠
١٠	٢٠٠٣	٢١	٢٦٦	٣٧٢٧٥٠٠٠٠٠	٢٨١٤٤٠٠٠
١١	٢٠٠٤	١٣٥	١٥٢٨	١٨٥٥٧٨٠٠٠٠٠	١٥٥٤٥١١٠٠
١٢	٢٠٠٥	٢٣٤	٣٥٩٩	٥٢٧٧٢١٥٥٠٠٠	٥٧٥٤٨١٩٨٥
١٣	٢٠٠٦	٢٢٧	٤٣٦٠	٥٩٠٦٩٢٧٠٠٠٠	٢١٨٦٣٦٠٤٨٤
١٤	٢٠٠٧	٤٠٥	٤٤٨٨	٣٣٨٣٥٦٣٠٠٠٠	١٩٣١٠٣٤٦٩
١٥	٢٠٠٨	٢٠٥	٢١٨٢	٢٠٥٦٥٦٦١٠٠٠	٢٢٩٣٩٢١٧٤
١٦	٢٠٠٩	٢١٥	١٩١٦	٢٢٨٢٦١٣٠٠٠٠	٥٥٢٣٦٧٥
١٧	٢٠١٠	١٣٤	١٤٨٨	١٢٤٥٢٦٤٣٠٠٠	١٢٦٣٤٩٢٥
١٨	٢٠١١	٢١٢	٢٦٩٤	٥٢٦٢٢٤٧٤٩٦٠	١٧٧٣١١٩٠٦
١٩	٢٠١٢	٢٠٦	١٨٢٠	٦٨٧٥٠٤١٨٥٠٠	١٩٧٣٣٩٠٣٤
٢٠	٢٠١٣	٢٥١	٢٥٨١	١٣٧٧٥٦٤٦٨٥٠٠	١١٧٦٩٨٦٩٣٨
٢١	٢٠١٤	١٩٩	٢٤٤٦	٥٢٣٦٥٩٦٧٦٠٠٠	٣٠٩٤٩٧٧٨٩

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: حكومة اقليم كوردستان، وزارة الصناعة والتجارة، المديرية العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة ٢٠١٤.

يتبين من الجدول السابق بأن هناك تطوراً كبيراً خلال ٢٠ سنة الماضية من حيث زيادة عدد الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل، ولكن هذه الزيادة كانت كبيرة جدا بعد عام ٢٠٠٣ وذلك لان قبل هذه الفترة كان العراق تحت الحصار الاقتصادي حيث لم تكن هناك فرصة لانشاء الصناعات، لهذا نرى في الجدول بان عدد الصناعات في العام ٢٠٠٣ مجموعها لا يتجاوز عن ٥٣٠ صناعة، لكن هذا العدد ازداد عاما بعد عامٍ حيث وصل مجموع الصناعات في العام ٢٠١٠ الى ٢١٠٦ صناعة ووصل مجموعها في العام ٢٠١٤ الى ٢٩٥٨ صناعة، وان هذه الزيادة لها دور كبير في التنمية المستدامة لان هذه الصناعات تساهم بدور فعال في عملية الاسراع بالتنمية لانها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد وهي قادرة على زيادة العمالة و تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة ويمكن لانتاج الصناعات ان يوسع في السوق المحلي، كما تساعد في اعداد الكوادر الفنية، وان هذه الزيادة في اعداد الصناعات لها دور كبير في تنمية الصادرات والحصول على العملة الاجنبية وبالتالي تحسين موازين المدفوعات.

٢- الاهمية النسبية لفروع الصناعات الصغيره في محافظه اربيل بين عامي ١٩٩٤- ٢٠١٤

تعتبر دراسة البنية الاقتصادية الهدف الاساس لتحقيق التنمية الصناعية كما للبنية الصناعية اهمية كبيرة في معالجة متغيرات اقتصادية متعددة كما انه في حالة ترتيب او تنسيق الصناعات القائمة وفق اهميتها، بالنسبة لعدد الصناعات او مجموع العاملين او لقيمة استثمارات رأس المال [xxv]

جدول رقم (٢)

الاهمية النسبة لفروع الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل بين عامي ١٩٩٤-٢٠١٤

نوع الصناعات	عدد الصناعات	اهمية نسبية%	عدد العمال	اهمية نسبية	رأس المال	الطاقة الانتاجية
الانشائية	١٦٨٣	٦١,٩٩	٨٧٤٧	٢٤,٦٣	٣٨٤٦٨٢٤١٨٧٦٠	٢٩٨٥٣٠٨١٦٢
الغذائية	٤٧١	١٥,٩٢	١٢١٦٩	٣٤,٢٨	٦٥٤٨٩٥٤٢٩٨٢٠	٢٧٢٤٦٤٩٠٣٨
المعدنية	٤٦٣	١٦,٦٥	٧٠٣	١,٩٨	١٣١٦٧٧٢٤٠٠	٣٤٨١٩٧٢٦
الالات والمكائن	٢١٢	٧,١٦	٨٤٣٦	٢٣,٧٦	١٦٦٢٠٠٢٠٠٠٣	١١٧٧٨٥٨٣٤٥
النسيجية	٥٠	١,٧٠	٤٤١٢	١٢,٤٥	٦١١٣٤٣٥٣٠٠٠	٧٤٢٣٩٢٦٠
الورقية	٤٠	١,٣٥	٥٢٨	١,٤٩	٤٨٠١٤٣٤٩٦٠	٩٩١٨٩٠٠
الكهربائية	٣٩	١,٣٢	٤٩٨	١,٤٥	١٢٠٦٥٦٠٠٠٠٠	٢١٢٦٧٦٥٣٢

المصدر : حكومة اقليم كوردستان، وزارة الصناعة و التجارة، المديرية العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة ٢٠١٤.

يتبين في الجدول رقم (٢) بأن الصناعات الانشائية تحتل المركز الاول من بين الصناعات الموجودة في منطقة الدراسة، حيث يصل عددها الى ١٦٨٣ صناعة اي بنسبة تصل الى ٦١,٩٩ % رغم زيادة عددها لكن من حيث عدد العمال لم تحتل المركز الاول اي لا يتجاوز عدد العمال المشتغلين فيها عن ٨٧٤٧ اي بنسبة ٢٤,٦٣% من مجموع عدد العمال

شكل رقم (١)

عدد الصناعات في منطقة الدراسة

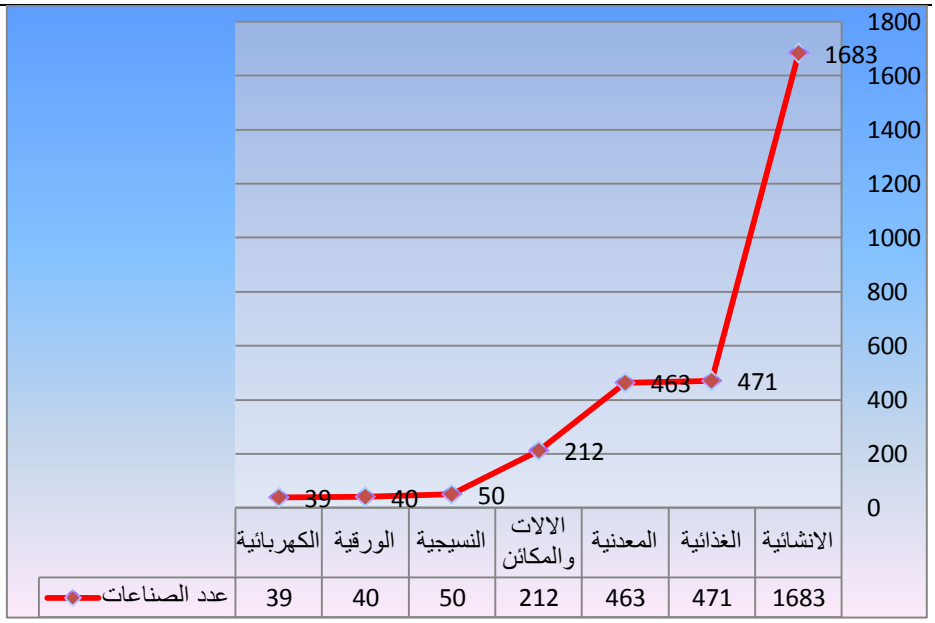

من عمل الباحث بالاعتماد على معلومات الجدول رقم(٢)

شكل رقم (٢)

عدد العمال حسب الصناعات

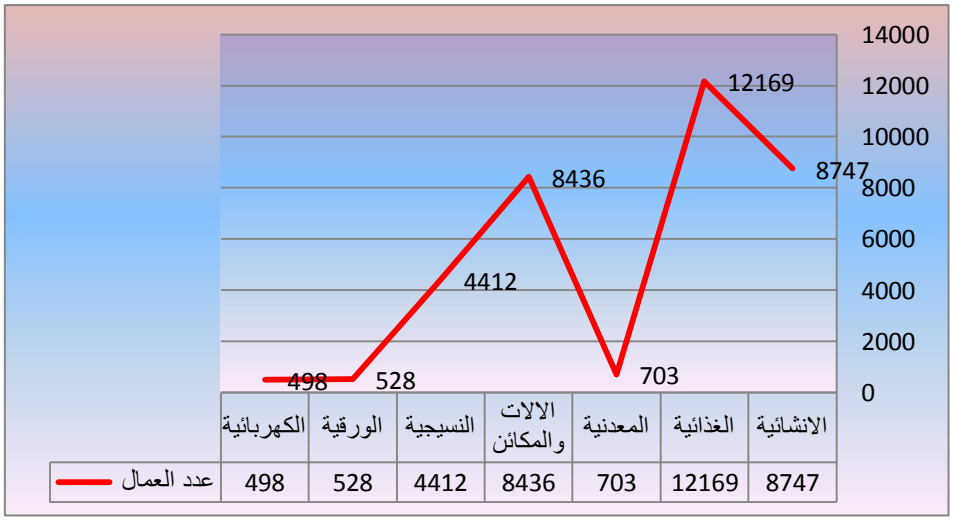

من عمل الباحث بأعتماد على معلومات الجدول رقم(٢)

في منطقة الدراسة، وهذا يرجع الى اعتماد هذا الفرع من الصناعات على الالات والمكائن بدلا من الايدي العاملة، ان وجود هذا العدد الكبير من الصناعات الانشائية في المحافظة يؤدي الى تسريع معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي وزيادة الانتاج و توزيعه، حيث يبين في الجدول بأن الطاقة الانتاجية في هذه الصناعات تصل الى ٢٩٨٥٣٠٨١٦٢ وحدة انتاجية سنويا، ان هذا العدد الكبير من وحدات الانتاج يؤدي الى تحقيق الاستمرارية في الانتاج الصناعي. اما بالنسبة للصناعات الغذائية فتاتي في المرتبة الثانية ويصل عدد الصناعات الغذائية الى (٤٧١) صناعة اي بنسبة تصل الى (١٥,٩٢%) اما بالنسبة لعدد العمال المشتغلين في هذا الفرع الصناعي فيصل الى (١٢١٦٩) عاملا اي بنسبة تصل الى (٣٤,٢٨%) وتحتل من حيث عدد العمال المرتبة الاولى لان هذه الصناعات تعتمد بشكل اساس على الايدي العاملة بدلا من الالات والمكائن خصوصا في الدول النامية، خلقت هذه الصناعات فرص التشغيل الكاملة لامتصاص البطالة، وهو هدف اساسي من اهداف التنمية المستدامة، وتاتي الصناعات المعدنية في المرتبة الثالثة ويصل عدد صناعات هذا الفرع الى ٤٦٣ صناعة اي بنسبة (١٦,٦٥%) اما بالنسبة لعدد العمال المشتغلين في هذا الفرع فلا يتجاوز عن ٧٠٣ عاملا اي بنسبة (١,٩٨%) من

مجموع عمال المحافظة اما بالنسبة للطاقة الانتاجية فتصل الى (٣٤٨١٩٧٢٦) وحدة وهذه لها اهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة لان هذا قادر على تقليل استخدام العملات الاجنبية لاستيرادها ويؤدي الى تغطية حاجة جزء مهم من السوق، اما بالنسبة لصناعات الالات والمكائن فتاتي في المرتبة الرابعة ويصل عدد صناعات هذا الفرع الى ٢١٢ صناعة ويشتغل فيها حوالى (٨٤٣٦) عاملا يحتاج هذا النوع من صناعات الى اعداد كبيرة من العمال لان هذه الصناعات لحد الان لم يعتمد على تكنولوجيا متطورة ونرى بعض هذه الصناعات تعتمد طريقة تقليدية في انتاجها لهذا نرى بأن عدد عمالها مرتفعة مقارنة بعددها.

ويأتي كل من الصناعات النسيجية والورقية والكهربائية في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة بنسبة (١,٧٠، ١,٣٥ ، ١,٣٢)% على التوالي و تزداد يوما بعد يوم اهمية هذه الانواع من الصناعات مع تطور المجتمع في كل النواحي، عموما يمكن القول أنه رغم وجود هذه الاعداد الكبيرة من الصناعات في كل النواحي لكنها لم تقدر على سد حاجات المجتمع، لهذا نرى بأن جزءاً كبيراً من احتياجات السكان يأتي من الدول الاجنبية وهذا يؤدي الى استنزاف جزء كبير من ميزانية الدولة في سد الحاجات الصناعية وهذا لم ينسجم مع الاهداف الاساسية للتنمية المستدامة لان الاهداف الاساسية للتنمية الصناعية المستدامة هي:

١- زيادة الانتاج و توزيعه
٢- تحقيق الاستمرارية في الانتاج الصناعي
٣- تسريع معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي
٤- ايجاد فرص التشغيل الكاملة لامتصاص البطالة [xxvi]

٣- التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة اربيل بين عامي ١٩٩٤- ٢٠١٤

يتضمن التوزيع الجغرافي اعتبارات عديدة، منها فقر المنطقة صناعياً وكذلك الكثافة السكانية التي تتوزع عبر الدولة توزيعا جغرافياً غير متساوٍ، مع ان المصادر الطبيعية واستثماراتها تسبب اختلاف التوزيع السكاني و كثافته، ويمكن تحليل انماط التوزيع الصناعي من خلال اسواق استهلاكها وقد تتوزع بعض الصناعات سلعها والتي معها يتبعثر وجودها الجغرافي كصناعة الطحين، بينما يحدث التركيز الصناعي بعيدا عن مراكز السوق ويأتي هذا التركيز من الوفورات الاقتصادية للمكان او من اختلاف قيمة الموارد الاولية و المكونات المستخدمة الاخرى و اختلاف اثمانها جغرافيا و يوحي اقتران التوزيع الجغرافي للصناعة مع اسواقها بأسباب توطنها وفي اكثر الحالات تعتمد الاسواق على موقع الصناعة ايضا، عموما لا ينطبق مثل هذه الاعتبارات على توزيع اكثر الصناعات التابعة للقطاع العام اذ ان توطنها ينظر اليه ضمن ظروف التنمية العامة للبلد او ضمن سد متطلبات القطر اكثر من سد متطلبات اسواق المحافظة وهذا لا يظهر اي اقتران بين نمط التوزيع الجغرافي للصناعة وبين الاسواق الاستهلاكية لمنتجاتها [xxvii] وتُعد الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل من المواضيع المهمة جدا ولها دور كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لان احد مؤشرات التنمية الصناعية المستدامة هي التوزيع الجغرافي العادل في الصناعات على جميع الوحدات الادارية لانه لا يمكن ان تتجمع كل الصناعات في منطقة واقصاء مناطق اخرى من الصناعات وهذا يؤدي الى ظهور مشاكل عديدة يكون لها تاثير سلبي على تحقيق اهداف الألفية للتنمية المستدامة مثل زيادة الهجرة نحو المدن الكبرى وزيادة التلوث البيئي في المجتمعات السكنية الكبرى لهذا يجب ان تكون هناك اعادة توزيع للمنشآت الصناعية على الوحدات الادارية بما تتناسب مع حجم السكان.

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في محافظة اربيل حسب الوحدات الادارية

ت	الوحدات الادارية	عدد الصناعات	الاهية نسبية للصناعات%
١-	قضاء المركز (اربيل)	١١٨٧	٤٠,١٣

٢-	خبات	٩٩٣	٣٣,٦
٣-	قضاء سهل اربيل	٢٢١	٧,٤٧
٤-	شقلاوه	٢١٢	٧,١٦
٥-	سوران	١٦٠	٥,٤٠
٦-	كويسنجق	٥٧	١,٩٢
٧-	مخمور	٥٥	١,٨٥
٨-	جومان	٢٣	٠,٧٧
٩-	ميركسور	٢٢	٠,٧٥
مجموع		٢٩٥٨	١٠٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: حكومة اقليم كوردستان، وزارة الصناعة والتجارة، المديرية العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة ٢٠١٤.

يتبين في الجدول رقم (٣) بأن الصناعات الصغيرة تتوزع في محافظة اربيل بشكل غير متساو بحيث تحتل منطقة المركز اغلب النشاطات الصناعات الصغيرة حيث يصل الى ١١٨٧ صناعة اي بنسبة ٤٠,١٣% برغم ان هذا شيء طبيعي لان هذا يعود الى الكثافة السكانية العالية في مركز المدينة وهذه تنعكس على سعة السوق فضلا عن سرعة الوصول للاسواق لقرب هذه الصناعات منها وسهولة وصول المنتجات الى السوق، يأتي قضاء خبات في المرتبة الثانية من حيث عدد الصناعات اذ يصل عدد الصناعات فيها الى ٩٩٣ صناعة اي بنسبة ٣٣,٦ % من مجموع الصناعات في المحافظة وهذا يرجع الى سعة مساحة القضاء ووفرة الاراضي المخصصة وكثرة الايدي العاملة في المنطقة، ووجود كمية كبيرة من المواد الاولية فضلا عن قربه من مركز المحافظة حيث لا يتجاوز بعده عن ٢٠كم ، اما قضاء سهل اربيل فيحتل المرتبة الثالثة حيث يصل عدد الصناعات فيه الى ٢٢١ صناعة اي بنسبة مقدارها ٧,٤٧١% اما قضاء شقلاوة فيأتي في المرتبة الرابعة اذ يصل عدد الصناعات الصغيرة الى ٢١٢ صناعة اي بنسبة ٧,١٦% على الرغم من ان شقلاوة لها اهمية سياحية ليس

خارطة رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة على اساس الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة

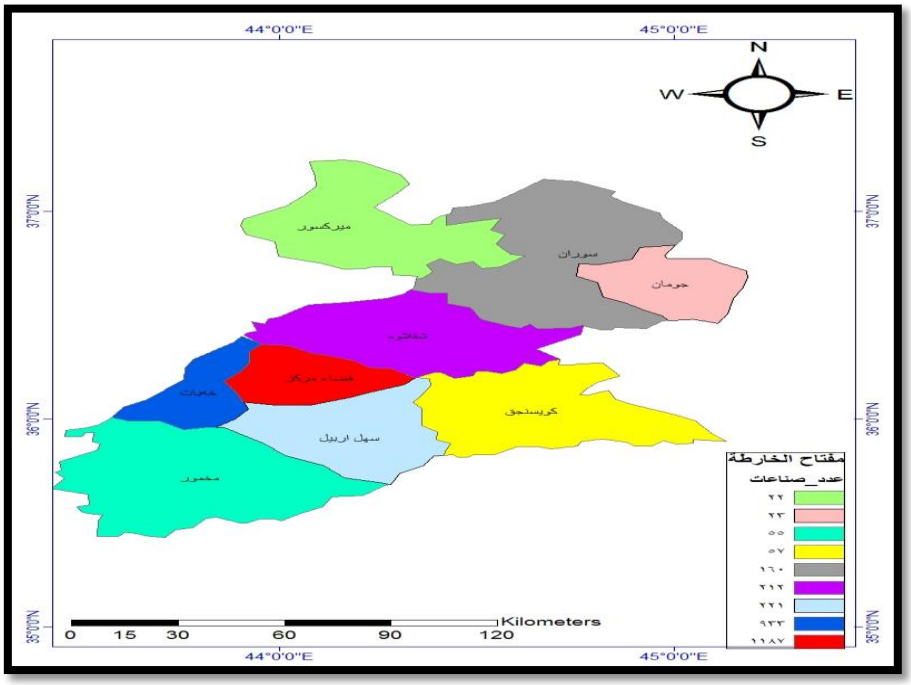

من عمل الباحث : باعتماد على بيانات جدول رقم (٣) باستخدام برنامج GIS 9.3

على مستوى الاقليم بل على مستوى الاقليم والعراق ككل وان وجود الصناعات اعطى هذا القضاء اهمية كبرى علما بان عددا كبيرا من الصناعات الموجودة في قضاء شقلاوة ترتبط بالنشاط السياحي في المنطقة، اما قضاء كويسنجق فيأتي في المرتبة الخامسة اذ بلغ عدد الصناعات فيه الى ٥٧ اي بنسبة لا تتجاوز عن ١,٩٢% وهذه نسبة قليلة جدا مقارنة باهمية القضاء من حيث الكثافة السكانية او من حيث اهميته الاجتماعية والاقتصادية للمحافظة، ويأتي كل من قضاء مخمور وقضاء ميركسور وجومان بنسبة (١,٨٥ ، ٠,٧٧ ، ٠٧٥) % على التوالي، ان سبب قلة الصناعات في كل من قضاء جومان و ميركسور يرجع الى بعدهم من مركز المدينة وقلة عدد سكانها بسبب وعورة المنطقة و انخفاض درجات الحرارة خصوصاً في فصل الشتاء حيث يؤدي هذا الى قطع الطرق بسبب سقوط الثلج.

خامساً: المعوقات التى تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل

١- مشاكل الخبرة التنظيمية: من المشاكل الكبيرة التى تواجه الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة هي الافتقار الى الخبرة التنظيمية و نقص المعلومات التي تمكن اصحابها من مواجهة مشاكلهم او تساعدهم على التوسع في اعمالهم ونموها.

٢- مشاكل النقل و نقص الخدمات العامة والبنية الاساسية: هناك مشاكل تواجه الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل هي نقل المواد الاولية من مصادرها او منتجاتها النهائية الى السوق بتكاليف مناسبة علما بأن عددا كبيرا من الصناعات بعيد عن مركز المحافظة، كذلك هناك مشاكل الارض او المحل المناسب وتجهيز المكان للنشاط وايضا افتقار هذه المناطق الصناعية الى مصادر المياه الوفيرة وخدمات المجارى ونقص الطاقة الكهربائية المستمرة واللازمة لهذا القطاع و لهذا فالكثير من هذه الصناعات يعمل على توفير الخدمات لانفسهم بطرق خاصة و احيانا بطرق غير رسمية، وهذا يؤدي الى رفع اسعار منتجاتها بسبب تكاليفها المرتفعة وفي النهاية لا تقدر هذه الصناعات على منافسة المنتجات الاجنبية .

٣- المشاكل التمويلية : تعد المشاكل المالية من اهم المعوقات التى تحد من انشطة هذه الصناعات ، ان هذه الصناعات تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الامكانية المحدودة من المال ، ان عدم توفر الموارد المالية تعتبر من المشاكل المهمة التى تواجه تحقيق التنمية الصناعية المستدامة ، ان الظروف الاقتصادية والسياسية التى تواجه الحكومة ادت الى دعم القدرة على تقديم المعونات الى هذه الصناعات وهذا له دور كبير في تراجع التنمية في هذا القطاع خلال السنتين الاخيرتين .وعدم وجود البنوك الاهلية في اقليم كوردستان ايضا له دور سلبي في تقديم الدعم المالي لهذه الصناعات

٤- المشاكل السوقية :ان محدودية الحصول على مدخلات انتاجية عالية الجودة وصعوبة الحصول على المدخلات المستوردة و تعقيد اجراءات الاستيراد كانت من اهم المشاكل التى تواجه الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة، وايضا ضعف انظمة التدريب المهنى والتعليمي وتعرض القوى البشرية الى سوء التوظيف والبطالة، مما ادى كل ذلك الى ضعف الوضع التنافسي لتلك الصناعات في السوق المحلي.

استنتاجات:

١- من خلال دراستنا للواقع الصناعي في محافظة اربيل تبين لنا بأن هناك تطورا كبيرا من حيث عدد الصناعات الموجود في منطقة الدراسة حيث لم يتجاوز عدد الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل في عام ١٩٩٤ من (٥) صناعات مسجلة من قبل وزاره الصناعه والتجاره ولكن ارتفع هذا العدد في عام ٢٠١٤ الى ٢٩٥٨ صناعة.

٢- ان هذا التطور الكبير من حيث عدد الصناعات ادى الى ايجاد فرص عمل كبيرة جدا لسكان المحافظة حيث يشتغل في الوقت الحالي اكثر من (٣٥٨٣٤) عاملا وهذا له دور كبير في امتصاص جزء كبير من مشكلة البطالة التى تعاني منها منطقة الدراسة والعراق ككل.

٣- عدم وجود توزيع جغرافي عادل في توزيع الصناعات على منطقة الدراسة وهذا لا ينسجم مع مبادئ التنمية الصناعية المستدامة حيث ان التركيز الصناعي يكون في مركز المحافظة او المناطق القريبة من المركز كلما ابتعدنا عن المركز يقل عدد الصناعات، فعلى سبيل مثال لا يتجاوز عدد الصناعات في جومان عن ٢٣ صناعة هذا في الوقت الذي يتجاوز عدد الصناعات في المركز عن ١١٠٠ صناعة وهذا له اثار سلبية على تنمية وتطوير المناطق البعيدة.

٤- تواجه النشاط الصناعى في منطقة الدراسة مشاكل عديدة منها المشاكل السوقية والتنموية والفنية و التمويلية.

التوصيات

١- تقديم الحوافز التشجيعية لتنمية النشاط الصناعي خاصة في المناطق البعيدة عن المركز وهذا يشجع على توسيع الصناعات الصغيرة و يزيد من عملية التشغيل في هذه الصناعات والحد من ظاهرة البطالة .

٢- اعادة توزيع الصناعات على اساس انسجامها مع الظروف الطبيعية والبشرية في المناطق المختلفة.

٣- يجب على الحكومة فتح البنوك وخاصة في القطاع الصناعى واعطاء القرض للمستثمرين الصناعيين بشروط ميسرة للتسديد من قبل هذه البنوك .

٤- تدريب وتاهيل العاملين في الصناعات من خلال مراكز ومعاهد وجامعات تابعة للدولة مجانا، وكذلك اعطاء اراء للمستثمرين لاختيار المشاريع الصناعية التى تتناسب مع الواقع الصناعي و تحقق شروط التنمية الصناعية المستدامة .

٥- فتح اسواق جديدة لمنتجات هذه الصناعات، وكذلك فتح معرض دولي لمنتجات الصناعات الصغيرة بهدف معرفة حاجة السوق المحلية.

المصادر

١- احمد كامل حسين الناصح، واقع الصناعات الصغيره و المتوسطه في العراق و أثرها في تشغيل ، مجلة الادارة والاقتصاد، عدد ٦٩، سنة ٢٠٠٨

٢- جمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرة الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لاقليم كوردستان لسنة ٢٠١١.

٣- حسونة عبدالغني، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والسياسة بجامعة بسكرة، ٢٠١٣.

٤- حكومة اقليم كردستان، محافظة اربيل ، شبعة التخيطيط ، الموقع الالكتروني ttp://www.hawlergov.org/ar/page.php?id=1330710574 من ٢٠١٥/٧/١

٥- حلاو حسين كريم ، تحسين عبدالرحيم عزيز ، البنية الصناعية لصناعات القطاع الخاص في محافظة اربيل، مجلة زانكو، عدد ٤٨ ،سنة ٢٠١١.
٦- السيد فتحي، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة الشباك الجامعة، قاهرة ،٢٠٠٥.
٧- صالح الصالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفائة استخدامية للموارد، الملتقى الدولي حول التنمية والكفائة استخدامية للموارد المتاحة ٧-٨ ابريل ٢٠٠٨، دار الهدى للطباعة و النشر، ٢٠٠٨.
٨- صفوت عبدالسلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣.
٩- عبد الرحيم تمام ابو كريشة، في التمنية الصناعية، مكتبة انجلو المصرية، ط١، قاهرة، ١٩٩٤.
١٠- عبد خليل فضيل، التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق، مطبعة الارشادو بغداد، ١٩٧٦
١١- عبدالله بن حمد الصليع، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، جامعة ملك سعود، رياض ، ٢٠١١.
١٢- على احمد ابراهيم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية تجارة، رياض، ١٩٩٣
١٣- كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،٢٠٠٨.
١٤- كنجو عبود كنجو، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الادارية و المالية، عمان، الاردن، ٢٠٠٧
١٥- ماهر حسن المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشأت الصغيرة و المتوسطة ، عمان ، الاردن، ٢٠٠٦.
١٦- محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية الصناعية بمنظور معاصر، دار ابن الاثير للطباعة و النشر، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨.
١٧- محمد صالح الشيخ، الاثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة وسائل الحماية فيها ، ط٢ ، مطبعة الاشعاع الفنية الاسكندرية، مصر ، ٢٠٠٢.
١٨- محمد معروص اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٧
١٩- محمد هيكل، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، سلسلة الدرب العالمية، مصر، قاهرة، ٢٠٠٣.
٢٠- هاشم خضر الجنابي، مدينة اربيل – دراسة في جغرافية الحضر، جامعة الموصل، ١٩٨٥
٢١- John Dreha Ge and Deborah Murphy Sustainable Development – from Brandt – land to Rio 2012.
٢٢- S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en Europe, ED la découvert, paris, 1994

الهوامش

تعتبر هذه الفعالية نشاطًا تفاعليًا للتقييم المشترك بين الطلاب ، حيث تعتمد على عناصر مثل التحفيز والتعاون والعمل التعاوني. و تعزز خبرات تعلم هادفة في بيئة تنافسية. يهدف هذا النشاط الى فحص الموضوعات التي يتم دراستها خلال الفصل الدراسي من خلال الألعاب التي يتم إنشاؤها من قبل الطلبة، وكذلك لتعزيز التنمية والتنوع الشامل من خلال التحقيق في مجموعة واسعة من الثقافات العالمية. علاوة على ذلك ، يسعى النشاط إلى تعزيز تدويل النموذج التربوي الذي يوجه فلسفتنا التعليمية الجماعية. تم اعتماد طريقة تجريبية للبحث في الدراسة الحالية والتي تعتمد على مراقبة الطلاب أثناء النشاط. نظرًا لأن النشاط يعزز إبداع الطلبة من أجل إعداد سياقات أفضل للبلد الذي سيتم تقديمه. وهو يحل محل الطريقة التقليدية للاختبار ويعطي الطلبة الفرصة لرؤية مستوى التعلم المكتسب في سياق تفاعلي ممتع.

١- [i]جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لاقليم كوردستان لسنة ٢٠١٢،ص ١

٢- [ii] هاشم خضر الجنابي ، مدينة اربيل – دراسة في جغرافية الحضر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥، ص ١٩

٣- [iii] حكومة اقليم كردستان، محافظة اربيل ، شعبة التخيطيط ، الموقع الالكتروني لمحافظة اربيل: ttp://www.hawlergov.org/ar/page.php?id=1330710574 من ٢٠١٥/٧/١

٤- [iv] أ.د. كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،٢٠٠٨،ص ٦١.

٥- [v] John Dreha Ge and Deborah Murphy Sustainable Development – from Brandt land to Rio 2012, Ppt 2

٦- [vi] د. محمد صالح الشيخ، الاثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيَي و وسائل الحماية منها ، ط٢ ، مطبعة الاشعاع الفنية ' الالسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٢، ص ٩٥.

٧- [vii] د. صالح الصالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفائة استخدامية للموارد، الملتقى الدولي حول التنمية والكفائة استخدامية للموارد المتاحة ٧-٨ ابريل ٢٠٠٨ ، دار الهدى للطباعة و النشر، ٢٠٠٨، ص ٨٧٢.

٨- [viii] حسونة عبدالغني، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والسياسة بجامعة بسكرة، ٢٠١٣، ص٣٠

٩- [ix] د. عبدالله بن حمد الصليع، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، جامعة ملك سعود ، رياض ، ٢٠١١،ص ٥

١٠- [x] كنجو عبود كنجو، استراتيجية الاستثمار و التمويل في المشروعات الصغيرة، المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان، الاردن، ٢٠٠٧، ص ٥

١١- [xi] د. محمد هيكل ، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، سلسلة الدرب العالمية، مصر، قاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٠ .

١٢- xii- الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء الصناعي، احصاء المنشأت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لاقليم كوردستان لسنة ٢٠١١،ص ٢٠.

١٣- xiii-أ. د . محمد ازهر سعيد السماك، الجغرافية الصناعية بمنظور معاصر، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص ٦٣

١٤- xiv-عبد الرحيم تمام ابو كريشة، في التمنية الصناعية، مكتبة انجلو المصرية، ط١ ، قاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٧.

١٥- xv- د. عبدالله بن حمد الصليع ، المصدر السابق ، ص ٧.

١٦- xvi- صفوت عبدالسلام ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣، ص ٤٠

١٧- xvii- S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en Europe, ED la découvert, paris, 1994, p p27

١٨- xviii-محمد معروص اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة الشباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٩٧، ص ٢١٤

١٩- xix-السيد فتحي ، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية ، مؤسسة الشباك الجامعة ، قاهرة ،٢٠٠٥،ص ٧٥.

٢٠- xx- د. كنجو عبود كنجو ، المصدر السابق ، ص ٥.

٢١-

٢٢- xxii- د. ماهر حسن المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها و معوقاتها، مركز المنشأت الصغيرة و المتوسطة ، عمان ، الاردن، ٢٠٠٦،ص ٣

٢٣- xxiii- على احمد ابراهيم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية تجارة ، رياض ، ١٩٩٣، ص ٥٦.

٢٤-

٢٥- xxiv- احمد كامل حسين الناصح، واقع الصناعات الصغيره و المتوسطه في العراق و أثرها في تشغيل ، مجلة الادارة والاقتصاد، عدد ٦٩، سنة ٢٠٠٨، ص ١٦٦

٢٦- [xxv]حلاو حسين كريم ، تحسين عبدالرحيم عزيز ، البنية الصناعية لصناعات القطاع الخاص في محافظة اربيل ، مجلة زانكو، عدد ٤٨ ،سنة ٢٠١١، ص ٢٢١.

٢٧- [xxvi] أ.د. محمد أزهر سعيد السماك ، جغرافية الصناعية بمنظور معاصر ، دار ابن الاثير للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨، ص ١٨٤-١٨٥.

٢٨- [xxvii] عبد خليل فضيل، التوزيع الجغرافي للصناعات في العراق، مطبعة الارشادو بغداد ، ١٩٧٦، ص ٤٢٧.